# دور الحل الاستسلامي في مجزرة أيلول ودوره في اعقابها

ايلول ١٩٧٠ ـ على ما فيه ـ ليس الا محطة بارزة في رحلة التصفية لعركة التحرر العربي بشكل عام وحركة المقاومة وقضية فلسطين بشكل خاص ، تلك الرحلة التي تعود بدايتها الى ما قبل حزيران ١٩٦٧ ، بينما نهايتها ما تزال في بطن المستقبل رغم أن أجزاء كبيرة منها قد ارتسمت فعلا على ارض الواقع .

وقد لاحقت « الهدف » خلال العامين الماضيين اندفاع انظمة الاستسلام العربية في رحلة التصفية الامبريالية ـ الصهيونية المذكورة ، وحاولت دائما الكشف عن حقيقة كل خطوة من خطاها ، وعليه فالوقفة امام الذكرى الاولى لذلك « ايلول » ليست بالضرورة محاولة لاستعادة تلك الملاحقة بالشكل التاريخي المتسلسل الذي سارت فيه ، بل نجد ان هذه الوقفة قد تكون اجدى واكثر القاء للضوء على حقيقة رحلة التصفية المذكورة في حال اعتمادها الحاضر كاساس لاستقراء الماضي ..

في هذا الحاضر ، وبالضبط في هذا الـ « ايلول » من التحركات الشديدة الخطورة ما هو نتائج متعلقة مباشرة بمعصلة تلك الرحلة البيئة العيت .. ومن ابرز هذه التحركات مشروع التسوية الجزئية بين مصر واسرائيل ، ومشروع مؤتمر جدة بين النظام الاردني وبعض قيادات حركة المقاومة . واذا كانت التسوية الجزئية هي الجانب الجغرافي المباشر من مشروع روجرز التصفوي ، فان التصفية المادية والسياسية لحركة المقاومة هي الجانب الاخر من ذلك المشروع الذي ارتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بمجازر ايلول ١٩٧٠ .

## التسوية الجزئية

في الاعلام العربي الرسمي كما في الجانب المعلن من سياسة الانظمة الاستسلامية العربية ، تشديد مقصود على ان التسوية الجزئية ، موضوع مبادرات روجرز والسادات ، قد وصلت الى طريق مسدود ، مع ان روجرز نفسه وغيره من المسؤولين الامريكيين ما انفكوا يصرحون بين الحين والاخر بان « الدبلوماسية الهادئة » ستتوصل الى فتح قناة السويس وتحقيق التسوية الجزئية قبل نهاية هذا العام ، اي بالضبط قبل الموعد الذي « اعتبره » السادات حاسما « اما حربا واما سلما » .

وبمعزل عن اقوال السادات وروجرز التي يبدو انها تخضع لشروط « الهدوء » او « عدم الهدوء » في العمل الدبلوماسي الراهن ، تبقى الوقائع المادية اكثر البراهين اثباتا لهذا الرأي او ذاك في مسار موضوع التسوية ..

■ اول ما طلبه روجرز في « مبادرته » هو وقف اطلاق النار على قناة السويس . وبالفعل نرى انه مضى الان اكثر من عام على قبول « مبادرة » روجرز ، ووقف اطلاق النار قائم بشكل اوسع مما طلبه روجرز اذ انه يشمل جميع خطوط وقف اطلاق النار بين الانظمة العربية واسرائيل ..

وبالاضافة الى ذلك نرى ان نظام السادات تحرك عمليا على اساس ان وقف اطلاق النار المذكور سيبقى الى الابد ، وان احتمال الحرب حتى بصيغة « الاستنزاف » قد سقطت نهائيا :

لقد نفذت وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية من القاهرة بتاريخ ٧ ايلول الجاري ما يلي :

« بدأت الاجراءات التنفيذية لمشروع خط انابيب البترول بين السويس والاسكندرية ، وقد اصدر المهندس علي السيد وزير الاسكان تكليفا لشركتي النصر للمقاولات ، والمقاولون العرب للبدء فورا في عمل الدراسات الخاصة بالمشروع في مطلعي بداية الخط عند السويس ونهايته عند الاسكندرية .

كما تقرر ان تقوم الشركات بتنفيذ معظم الاعمال الهندسية الخاصة بالمشروع في هاتين المنطقتين .

وينفس المشروع اقامة ثلاث شمندورات في منطقة بداية الخط على البحر الاحمر ، الثاني وعليه فالوقفة امام الذكرى الاولى لذلك الـ « ايلول » ليست بالضرورة محاولة لاستعادة تلك الملاحقة بالشكل التاريخي المتسلسل الذي سارت فيه ، بل نجد ان هذه الوقفة قد تكون اجدى واكثر القاء للضوء على حقيقة رحلة التصفية المذكورة في حال اعتمادها الحاضر كاساس لاستقراء الماضي ..

في هذا الحاضر ، وبالضبط في هذا الـ « ايلول » من التحركات الشديدة الخطورة ما هو نتائج متعلقة مباشرة بمعصلة تلك الرحلة البيئة العيت .. ومن ابرز هذه التحركات مشروع التسوية الجزئية بين مصر واسرائيل ، ومشروع مؤتمر جدة بين النظام الاردني وبعض قيادات حركة المقاومة . واذا كانت التسوية الجزئية هي الجانب الجغرافي المباشر من مشروع روجرز التصفوي ، فان التصفية المادية والسياسية لحركة المقاومة هي الجانب الاخر من ذلك المشروع الذي ارتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بمجازر ايلول ١٩٧٠ .

## التسوية الجزئية

في الاعلام العربي الرسمي كما في الجانب المعلن من سياسة الانظمة الاستسلامية العربية ، تشديد مقصود على ان التسوية الجزئية ، موضوع مبادرات روجرز والسادات ، قد وصلت الى طريق مسدود ، مع ان روجرز نفسه وغيره من المسؤولين الامريكيين ما انفكوا يصرحون بين الحين والاخر بان « الدبلوماسية الهادئة » ستتوصل الى فتح قناة السويس وتحقيق التسوية الجزئية قبل نهاية هذا العام ، اي بالضبط قبل الموعد الذي « اعتبره » السادات حاسما « اما حربا واما سلما » .

وبمعزل عن اقوال السادات وروجرز التي يبدو انها تخضع لشروط « الهدوء » او « عدم الهدوء » في العمل الدبلوماسي الراهن ، تبقى الوقائع المادية اكثر البراهين اثباتا لهذا الرأي او ذاك في مسار موضوع التسوية ..

■ اول ما طلبه روجرز في « مبادرته » هو وقف اطلاق النار على قناة السويس . وبالفعل نرى انه مضى الان اكثر من عام على قبول « مبادرة » روجرز ، ووقف اطلاق النار قائم بشكل اوسع مما طلبه روجرز اذ انه يشمل جميع خطوط وقف اطلاق النار بين الانظمة العربية واسرائيل ..

وبالاضافة الى ذلك نرى ان نظام السادات تحرك عمليا على اساس ان وقف اطلاق النار المذكور سيبقى الى الابد ، وان احتمال الحرب حتى بصيغة « الاستنزاف » قد سقطت نهائيا :

لقد نفذت وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية من القاهرة بتاريخ ٧ ايلول الجاري ما يلي :

« بدأت الاجراءات التنفيذية لمشروع خط انابيب البترول بين السويس والاسكندرية ، وقد اصدر المهندس علي السيد وزير الاسكان تكليفا لشركتي النصر للمقاولات ، والمقاولون العرب للبدء فورا في عمل الدراسات الخاصة بالمشروع في مطلعي بداية الخط عند السويس ونهايته عند الاسكندرية .

كما تقرر ان تقوم الشركات بتنفيذ معظم الاعمال الهندسية الخاصة بالمشروع في هاتين المنطقتين .

وينفس المشروع اقامة ثلاث شمندورات في منطقة بداية الخط على البحر الاحمر ، الثاني مسمحا لسمحان باستقبال ناقلات البترول حمولة ٢٥٠ الف طن والثالثة لستقبل الناقلات من حمولة ١٢٠ الف طن .

كما ينفس المشروع اقامة خمس شمندورات اخرى عند نهاية الخط بالاسكندرية الثلاث منها لاستقبال الناقلات حمولة ٢٥٠ الف طن وثلاث لاستقبال الناقلات حمولة ١٢٠ الف طن .

وتقرر ان تقوم شركة « اس.بي.ام » الهولندية باشاء هذه الشمندورات الثمانية الجديدة . كما تقرر ان تقوم شركة « ستوي » الايطالية باشاء خطوط الانابيب البحرية الخاصة بالمشروع وعددها ثماني خطوط منها ثلاثة في البحر الاحمر وخمسة في البحر الابيض المتوسط وتتراوح اطوارها جميعا بين ٤٢ بوصة و ٤٨ وسندا قريبا اعمال المساحة البحرية الخاصة باشاء هذه الخطوط .

وسيتطلب تنفيذ هذا المشروع انشاء ١٢ مسودعا للبترول في كل من مواقع بداية الخط ونهايته سعة كل منها ٧٠٠ الف برميل ـ ١٠٥ آلاف طن » .

هذا في القاهرة اما في نيويورك فتقول مجلة « بيزنس ويك ماغازين » بتاريخ ١١ ايلول الجاري « ان شركات البناء الامريكية التي تعمل في الخارج تتوقع عملا كبيرا في وقت قريب : اعادة فتح قناة السويس » .

واضافت المجلة قائلة « ان كبار الرسميين في شركة امريكية واحدة على الاقل اجتمعوا سرا برئيس وحدة المهندسين التابعة للجيش البري الامريكي سعيا وراء قيام الوحدة المذكورة بعمل في هذا الشان » .

وصفت المجلة تقول : « ان بعض الشركات تعتقد بان وحدة المهندسين التابعة للجيش البري الامريكي ستقوم بمهمة اعادة فتح قناة السويس »

من كل ما تقدم يتضح ان الشق الجغرافي من مشروع روجرز المضمن وقف اطلاق النار على جبهة القناة وفتح قناة السويس ، يجري على صعيد الواقع ورغم ما تطلبه « الدبلوماسية الهادئة » من تغطيات ، وفق الشكل الذي رسمه له روجرز تماما ان لم يكن بشكل افضل .. وان الوقائع المادية تنفي بما لا يقبل الشك ان نهاية هذا العام ستكون حاسمة « اما حربا واما سلما فتصبح از نهاية هذا العام هي حاسمة « سلما » .

## التصفية المادية والسياسية للمقاومة

لشكل تصفية حركة المقاومة ماديا وسياسيا الشق الثاني من مشروع روجرز الذي لا ينفصل عن الشق الاول بل يعربان معا فيكمل احدهما الاخر ويسهل مروده ..

وبالاضافة الى كل ما جاء في نص مشروع روجرز حول هذا الموضوع نجب ان نذكر بما جاء في نشرة « جي.بي.اي » التي تصدرها « الوكالة البرقية اليهودية » في نيويورك بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٧٠ ، اي بعد ستة ايام من الاعلان عن قبول مشروع روجرز .

تقول النشرة المذكورة :

« نصر اسرائيل على ان يكون تقييد حركة المقاومة الفلسطينية جزءا من اتفاقية وقف اطلاق النار

وقد اكد السفير الاسرائيلي اسحق رابين في واشنطن ، في السابع والعشرين من تموز ان حكومته تصر على ان يكون تقييد نشاط المقاومة جزءا من ترتيبات وقف اطلاق النار .

واعلن رابين للصحافيين ان وقف اطلاق النار يمكن ان يكون قابلا للتطبيق فقط « حين يتعلق بكل ما يفعله العرب ، أو لا يفعلونه ، من اراضيهم » .

واضاف : ان الصحافيين يستطيعون القول ضمنا على ضوء هذا التعليق ، ان اخضاع النشاط « الارهابي » من قبل الحكومة الاردنية ضروري .

والمح المسؤولون الامريكيون امس ان الولايات المتحدة متصادق على هذا الشرط . واعلن السفير رابين ذلك بعد اجتماع دام ساعة كاملة مع جوزف سيسكو ، وكان موضوع الاجتماع هو « الارشاد » حول الايضاحات التي تسعى اسرائيل للحصول عليها فيما يتعلق بشروط المقترحات الامريكية للوقف المؤقت لاطلاق النار »

فماذا جرى للمقاومة منذ قبول مشروع روجرز حتى الان ، غير التحريرات التي اعطيت للاحداث الاجرامية التي تعرضت لها حركة المقاومة منذ قبول مشروع روجرز حتى الآن ، فان هذه الاحداث بدأ بمجازر ايلول ١٩٧٠ ولعوز ١٩٧١ وبمشروع مؤتمر جدة ، لم تكن غير التنفيذ الحرفي لما جاء في مشروع روجرز التصفوي القبول والمنفذ من قبل الانظمة العربية ..

فمباشرة بعد قبول مشروع روجرز علنا من قبل النظامين المصري والاردني في اواخر تموز ١٩٧٠ ، بدأت القوات الاردنية بتصعيد حرب الاستنزاف الداخلية التي كانت تقودها ضد المقاومة في الاردن وبتغطية سياسية معلنة من قبل نظام مصر وغيره من الانظمة الاستسلامية الاخرى والجميع يذكرون مناورات اللجنة الرباعية الاولى في ذلك الوقت ـ تلك اللجنة التي وصفها سفير الجزائر في بيروت آنئ محمد يزيد ـ رغم اشتراك الجزائر فيها أنها كانت اداة مناورة بيد النظام الربيعي الاردني ، وان الجزائر انسحبت منها لهذا السبب وابلغت ذلك الى الاطراف الاخرى .

وانتقلت الاحداث فورا من صعيد «الاستنزاف» الى صعيد تصفية المواقع ، ففي ١٨ آب ١٩٧٠ قام النظام الاردني بتصفية قواعد الفدائيين في جنوب الاردن عبر مجزرة وحشية تميزت بالصمت العربي الرسمي المطبق عليها .. وبمواكبة اشتباكات استنزافية متصاعدة داخل المدن والواقع الاخرى ، كان منها على سبيل المثال الاشتباك الذي حدث في عمان خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني السابع (الاستثنائي) .

ثم كانت مجازر ايلول الشهيرة والتي ترافقت ايامها الاولى بالموقف العربي الرسمي المعلن الذي راح يساوي بين المقاومة والنظام ، بعد الهجمة الاعلامية التي سبقت ذلك على حركة المقاومة ، واختراع موضوعة الفدائي الشريف والفدائي غير الشريف التي كانت من نتائج اجتماع القمة في ليبيا الذي خلص الى الاعلان عن قبول مشروع روجرز ..

وتقدما على طريق التصفية بعد تلك المذبحة البربرية ، كان تشكيل الانظمة العربية المستسلمة للجنة الباهي الادغم ، والتي اختير الادغم المذكور لرئاستها خصيصا ليلعب دورا ادبيا في التصفية من خلال تمثيله للنظام البورقيبي ، اول نظام دعا لتصفية القضية الفلسطينية ، هذا الدور الادبي الذي لعم خطوة التصفية الادبية الكبرى التي حققها حكام القاهرة عبر حفلة التبويس الشهيرة التي قطعت « بحر الدم » الذي كان بين قادة المقاومة وبين نظام ايلول الجزار ، وحفلة قراءة الفاتحة من قبل الحكام المذكورين على حركة المقاومة .

وبالاضافة الى الدور التصفوي الادبي والسياسي الذي لعبته لجنة الباهي الادغم راحت تتابع دورها المرسوم عمليا اثناء تواجدها في الاردن ، فكانت تحقق بالوساطة والمفاوضة لتطبة التحركات العسكرية التي كان الجيش الاردني يتحركها لاخذ المواقع التكتيكية التي ستمكنه فيما بعد من القيام بهجماته المقبلة على قواعد المقاومة، كما كان من انجازاتها ذلك الموقف « التصالحي » الذي وقفته بعض قيادات المقاومة طوال تلك الفترة ، والتي راحت تقفسم يوما بعد يوم العلاقة بين حركة المقاومة وبين الجماهير الفلسطينية والعربية ، وتضعف استعدادات تلك الجماهير وحتى قواعد المقاومة للدفاع عن المقاومة ..

وانتهت مهمة الادغم ولجنته تماما مع تمكن النظام الاردني من ازاحة قواعد المقاومة خارج المدن ، وخارج المواقع « الهامة » وسحب اسلحة الميليشيا الشعبية .

ثم توالت هجمات النظام التي توافقت هذه المرة مع مواقف معارضة معلنة من قبل انظمة الاستسلام الاخرى .. تلك المواقف التي كانت تستهدف ضمان امتصاص ردود الفعل الشعبية الفلسطينية والعربية ومنعها من التوجه ضد القوى الحقيقية التي تقف وراء مجموع عمليات التصفية تلك القوى المتمثلة ليس بالنظام الاردني العميل الذي اخذ على عاتقه الجانب المادي من التصفية ، وحسب ، بل ومجموع الانظمة القابلة بمشروع روجرز الذي يشكل الاساس الحقيقي للتصفية .

واخيرا توصلت هجمات النظام في تصاعدها ، عبر مجزرة تموز ١٩٧١ الى اخراج الوجود العسكري للمقاومة نهائيا من الاردن ..

وهنا بدات لجنة جديدة في العمل هي لجنة الوساطة السعودية ـ المصرية التي يقوم بها السقاف والخولي

والجدير بالذكر هنا ان السقاف خلال واحدة من رحلاته الكثيرة والتي صادفت مجازر تموز في جبال جرش ومجلون ، قد صرح في مطار بيروت ردا على سؤال صحفي قائلا : « ان ما يجري في الاردن لا يؤثر على مهمته وزميله الخولي .. »

فاذا كانت مهمتها ، كما هو معلن ، المصالحة بين المقاومة والنظام ، فكيف لا تؤثر مجزرة تموز على تلك المهمة ؟

هذا السؤال يلقي الضوء الكاشف على حقيقة المهمة التي اخذ السقاف والخولي بعد لقاء السادات وفيصل على عاتقهما امر تنفيذها :

منذ البداية كان واضحا لامريكا واسرائيل ـ وقد اعلنا ذلك مرارا ـ ان اية تسوية سلمية شاملة لن تكون « مستقرة » ما لم يشارك فيها طرف « فلسطيني » .

وقد جرت محاولات عديدة من قبل مختلف « الاطراف » لاختراع ذلك الطرف الفلسطيني خارج حركة المقاومة الا ان تلك المحاولات كانت تبوء بالفشل ، وكان من ابرز تلك المحاولات توظيف رد الفعل على كمية العنف التي مارسها نظام الملك حسين ضد الشعب الفلسطيني والتي وصلت الى الحد الذي اضطر معه عدد من القاتلين لتسليم انفسهم لاسرائيل .. وعملت اسرائيل جهدها لاستغلال ذلك في الضفة الغربية بشكل خاص .. الا ان ذلك لم يؤد الى نتيجة عملية وما تزال اجتماعات البلديات وتحركات الجبيري وغيره تدور في اطار خارج حدود مستوى الاكتفاء « السلمي » .

والمحاولة الاكثر جدية في هذا النطاق ، على ما يبدو ، هي الخطة التي يتبعها النظامان السعودي والمصري ، المستندة الى ان اجهاض حركة المقاومة نهائيا واذلالها سياسيا وادبيا مع الحفاظ لها على شكل ما من الوجود البيروقراطي المحنون « بالمساعدات » سيكون السبيل«الوحيد ل «تنجير» طرف فلسطيني يمكن استيعابه في معادلة الحل السلمي : اما منفردا ـ وهذا ما تميل اليه مصر على اساس كيان في الضفة الغربية ـ واما بالمشاركة مع نظام الملك حسين بعد بعض التغييرات الشكلية ـ وهذا ما تميل اليه السعودية ..

واخضاع هذا الطرف الى سلسلة من عمليات الترويض والتدجين السياسي هو المدخل الذي يتبعه النظامان المذكوران في عملية التدجين ، فدفع بعض قيادات المقاومة الى الضرب عرض الحائط بمشاعر الجماهير الفلسطينية والعربية وقواعد المقاومة وقواها النفعية ، والتقدم الى التفاوض مع النظام الرجعي العميل بعد كل المذابح التي نظمها ونفذها ، ما هي في مساعي السقاف والخولي الا عملية « تجريب » لهذا الطرف كمقدمة للضغط عليه في المستقبل من اجل المشاركة في المفاوضات الدولية التي يقوم بها بارينغ او غيره من الوسطاء ..

فعندما يكون مؤتمر جدة باجماع مختلف الاطراف غير موصل الى اي هدف من اهدافه المعلنة ، لا يبقى لفهم هذا الالحاح السقافي ـ الخولي ، الا البحث عن الهدف غير المعلن والموازي لذلك الالحاح ، خاصة في ظروف التراب التسوية الجزئية ، وعرض القضية من جديد على الامم المتحدة

## الجوانب الاخرى في مشروع روجرز

بالاضافة الى هذين الشقين الاساسيين من مشروع روجرز : التسوية الجزئية وتصفية المقاومة ، تميز المشروع المذكور بميزة اساسية اخرى الا وهي التغرد الامريكي بتقديمه خارج مهمة بارينغ وخارج المحادثات الرباعية ـ وحتى الثنائية ـ للدول الكبرى ..

ولا شك في ان لهذا التغرد الكثير من المعاني واخصها ان يحمل المشروع في طيه مهمة تحقيق اهداف استراتيجية امريكية على هامش الحل او في مقدمته :

والهدفان الستراتيجيان اللذان تسعى اليهما السياسة الامريكية في هذه المنطقة هما : ضرب حركة التحرر الوطني الشعبية التقدمية في هذه المنطقة وضرب علاقات بلدان هذه المنطقة مع المعسكر الاشتراكي ولا سيما مع الاتحاد السوفياتي ..

وعلى هذا الاساس لا يعود من المصادفة ان يحدث بين ايلول ١٩٧٠ وايلول ١٩٧١ كل الذي حدث في مختلف الاقطار العربية :

فقد جرت في عدد من الاقطار العربية تحولات نحو اليمين كان ابرزها ما حدث في مصر : اذ تمكن السادات من الانقلاب على مجموع القوى المعارضة للانفتاح الكبير على امريكا داخل الحكم، ثم اتبع ذلك بعدد من الخطوات على الصعيدين السياسي والاقتصادي بلغت من الرجعية مبلغا كبيرا :

■ فمبدأ اللقاء المصري ـ السعودي ثم الافراج عن جماعة الاخوان المسلمين المعروفين بولاءاتهم السعودية وارتباطاتهم الاستعمارية ، كما ثم القاء القبض تحت ستار الحملة على مراكز القوى ، على كل القوى المعروفة بميولها اليسارية او المعارضة لامريكا ، مع عملية قمع لتحركات العمال كان آخرها ـ حتى الان على الاقل ـ لتحركات عمال الصلب في حلوان ..

■ اما على الصعيد الاقتصادي فيكفي ان وصل الوضع بعد سلسلة من الانفتاح الداخلي على الراسمالية ، الى حدود طرح مشروع قانون قالت عنه الاهرام بتاريخ ٨ ايلول الجاري ما يلي :

« تضمن مشروع القانون الجديد لاستثمار الاموال الاجنبية والعربية في مصر عدة مزايا هامة وفي مقدمتها اعفاء المشروعات التي تستثمر فيها رؤوس اموال عربية او اجنبية من الضرائب التي تخضع لها مثل هذه المشروعات في مصر وذلك لفترة معينة ـ خصوصا في بداية المشروع »

وذكرت الاهرام : « ان المشروع لتاول ايضا عدة مزايا منها اعطاء الاموال العربية والاجنبية الضمانات الكافية لحمايتها ضد الاخطار غير التجارية مثل التاميم والمصادرة وكفالة حرية الحركة لها » .

« كما نص مشروع القانون على ان لاصحاب رؤوس الاموال الاجنبية والعربية حق تحويل ارباحها الى الخارج بالطريقة التي ينظمها القانون » .

واذا علمنا ان القوى الاشد رجعية في لبنان ما تزال تحاول منذ عدة سنوات تمرير مثل هذا المشروع القانون ونفشل في ذلك ، نعلم مدى التغريط الذي بلغه نظام حكم القاهرة امام الراسمال الاجنبي والاحتكارات الامبريالية .

واذا كان هذا ما جرى في مصر داخليا فما جرى على الصعيدين العربي والدولي لم يكن ليقل عنه خطورة واندفاعا في الطريق نفسه .. فاللقاء السعودي المصري ادى الى التطابق الكامل والتنسيق في السياستين العربيتين للنظامين .. كما ان ما حدث في السودان كان الفرصة التي اتيحت فيها الانظمة العربية المستسلمة للولايات المتحدة مدى استعدادها لقمع القوى الشيوعية والديمقراطية ، ومدى استعدادها للاساءة الى العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، ذلك الاتيان الذي ما تزال هذه الانظمة ساعية وراء تاكيده من خلال حملة العداء للشيوعية التي تقودها في كل المجالات من الكويت حتى الدار البيضاء مرورا بنظام القذافي المختص في هذا الموضوع ، وبمراحات محمد حسنين هيكل المدعية الذكاء والتي خرجت باخر نقليعة في هذا الصدد والتي كانت اتهام السوفيات بقتل عبد الناصر ، رغم ان « ذكاء » الكاتب جعله يستعمل ذلك بصورة غير مباشرة ، اذ نقله على لسان شو ان لاي ..

من كل ما تقدم يتضح ان السياسة التي احكمت تخطيطها مبادرات روجرز ، والتي بدات بشكل درامي وبربري معا في ايلول ١٩٧٠ ، ما تزال تتدفع في تنفيذها انظمة الاستسلام العربية على كل صعيد وفي مختلف الاتجاهات ، وان هذه الانظمة قد انجزت حتى الان الشيء الكثير من تلك السياسة وهي بالتالي مزودة بهذه الانجازات ستقف امام امريكا في الدورة القادمة للامم المتحدة وتطالب بالتصويض الذي هو تنفيذ امريكا لوعودها بشان التسوية الجزئية وبشان التسوية الشاملة ..

فم ان الشيء الذي يجب الا يغيب عن البال، حتى تكتمل الصورة الصحيحة للوضع العربي الراهن ، هو ان هذه السياسة ، ومدى ابقائها في التغريط بالقضايا الوطنية للجماهير الفلسطينية والعربية ، ومدى انكشاف قضية التغريط فيها ، قد ادت وتؤدي الى ردود فعل يبدو من الصعب ان تتمكن هذه الانظمة من ضبطها الى مدى زمني طويل ..

اول هذه الردود ، هي تلك العزلة التي تعيشها هذه الانظمة على الصعيد الشعبي داخليا وعربيا ، وخير مثال على ذلك انها اقدمت على انشاء اتحاد ، اريد له ان يكون التعويض النفسي للجماهير التي طالما اكدت تعلقها التاريخي بشعار الوحدة العربية ، فاذا بهذا الاتحاد اكثر عزلة عن صانعيه ، على الصعيد الشعبي داخل كل قطر وفي مختلف الاتجاه العربية .

طبعا تبقى هذه العزلة رد فعل سلبيا ، الا انها تشكل الارض والمناخ لاي تحرك ايجابي ، والملامح الاولى لصحة هذه الرؤية ، هي ذلك الالتفاف الواسع للجماهير العربية مع الحزب الشيوعي السوداني وموجة الشجب العارمة لعملية التصفية التي تعرض لها .. كما ان التحركات العمالية في مصر قد شكلت المدخل الجديد لتحرك شعبي كبير في المستقبل ، او بالاحرى اعطت الدليل على مدى نضج الظروف الموضوعية لتحرك شعبي تقدمي عربي بشكل الرد الثوري البروليتاري على ما وصلت اليه الانظمة الرجعية والانظمة البرجوازية الصغيرة العسكرية المتراجعة، على طريق الخضوع لمشيئة الامبريالية والاقدام في التغريط بقضايا الشعب الوطنية والطبقية .

## ● الاضراب العمالي في مسقط يثير مخاوف القابوسيين

جاء الاضراب العام الذي قام به عمال مسقط ردا على كل اساليب التعسف الذي تمارسه السلطة الرجعية الحاكمة هناك بالتعاون مع الامبريالية البريطانية .

ولقد فاجات الطبقة العاملة في مسقط الاضراب الشامل يوم الاربعاء ، الاول من ايلول الجاري ، والذي تحول الى مظاهرة جماهيرية في مدينتي مطرح ومسقط احتجاجا على محاولة الرجعية والامبريالية زرع الشقاق في اوساط الطبقة العاملة ، ومنع العمال غير العمانيين امتيازات لا يحصل عليها العمال المحليون ، وذلك كي تضمن الرجعية سيطرتها على الاوضاع .

ولقد بدا الاضراب عندما قام عمال شركة نفط عمان ، وشركة نابدروسكس كانترك ، والشركات الاخرى صباح الاربعاء ٩/١ بالتجمهر في الشوارع الرئيسية في مدينة مطرح ، واوقفوا حركة السير بشكل كامل .

وقد انضمت اليهم الجماهير تاييدا لمطالبهم العادلة ، كما اغلقت المحلات التجارية ابوابها تضامنا معهم ، واصبحت المدينة ولاول مرة في تاريخها منذ استيلاء آل بو سعيد على مقاليد الحكم وجلوعها عاصمة لهم ، تعيش اضرابا شاملا .

وقامت الحكومة بهدف اقناع العمال بالعدول عن اضرابهم ، بارسال سكرتير السلطان قابوس ابن حمود اليهم الا ان العمال وبما عرفوه من خلال تجاربهم السابقة مع هذه السلطة العميلة، رفضوا هذه المحاولة الاحتوائية التي كان هدفها افشال الاضراب واجهاضه ، فما كان من السلطات الا ان ارسلت قوة من الشرطة مزودة بجميع وسائل القمع والقت القنابل المسيلة للدموع على المظاهرة الجماهيرية وهددت باطلاق النار ، ولكن الجماهير لم تابه بذلك وواصلت مسيرتها التظاهرية الى مدينة مسقط التي توقف بقوات من الجيش القابوسي لمنع المتظاهرين من دخول المدينة واغلق بوابتها الرئيسية وتمركز الجنود على اسوارها بنادقهم الرشاشة ولكن تلك الاجرراءات لم توقف تقدم الجماهير الغاضبة التي دفعت احدى البوابات وتجمهرت عند مقر السلطان قابوس .

لقد كانت هتافات الجماهير تطالب باسقاط عبد الله الطائي وزير الاعلام والشؤون الاجتماعية وحمد الطائي مدير مكتب العمل والعمال ، والتنديد بالاحتكارات الامبريالية ، وغلاء المعيشة .

ان الطبقة العاملة سوف تواصل مسيرتها النضالية من اجل نيل حقوقها من مستغليها . ومن اجل انقاذ الوطن من السيطرة الاستعمارية والذنابه التاجرين بقضية الشعب .

لقد شهدت بداية هذا العام اضراب الطبقة العاملة العمانية في الظهور وسيح المالح والعين نفس المطالب التي رفعت في هذا الاضراب الاخير ومن اجل انهاء هذه الاضرابات قامت الشركات الاحتكارية والحكومة باستخدام اساليب المماطلة والترويف وتقديمها الوعود للعمال بالنظر في مطالبهم وبتنفيذها ، وعلى اثر هذه الاضرابات تشكلت لجنة للنظر في مجمل مطالب العمال وشكاويهم باسر من قابوس ، ومكونة من عبدالله الطائي وزير الاعلام والشؤون الاجتماعية واثنين من الانجليز من الشركات الاحتكارية ، ولا غرابة اذا لم تنجز هذه اللجنة اي مطلب من مطالب العمال .

وليس مستغربا ان تهتف الجماهير المتظاهرة بسقوط الطائي ، فلقد ادركت الطبقة العاملة العمانية وجماهير الشعب زيف وعود الحكومة العميلة واساليبها الملتوية والمضللة ولم يبق امامها الا اسلوب العنف لنيل حقوقها وحقوق الجماهير الفقيرة قاطبة .

ومن جهة اخرى قامت القوات العميلة في مسقط بحملة تطويق في نهاية شهر آب في وادي بني رواحه شمل بعض المدن والقرى ، حيث فتشت بيوت المواطنين وقامت بجو ارهابي عام في تلك المنطقة

وفي نفس التاريخ قام الجنود العرب باحتجاج عارم وصل الى حد اشهار السلاح في هذة عسكرات ، استنكارا لادخال ما يقارب من ٥٠٠ جندي بلوشي في الجيش ، جلبوا من بلوشستان بواسطة الانجليز وحاولوا وضعهم في اماكن سكن الجنود العرب .

ابو زيد